

## خطاب عباس: وعود تتلو وعودا

عدلي صادق  
كاتب وسياسي  
فلسطيني

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مرة أخرى، عن "عزمه" إجراء انتخابات "عامة" في الضفة وقطاع غزة. وفي هذه المرة أيضاً، أضاف على صيغة الإعلان عن العزم المفترض، وصفاً زمنياً فقال إنه سيحدد فور عودته موعداً لإجراء هذه الانتخابات.

وفي الحقيقة لم تحل صيغة الإعلان السابق في ديسمبر 2018 -عندما بادر إلى حل المجلس التشريعي المعطل- من الوصف الزمني، إذ حدد مدة ستة أشهر من تاريخ ذلك الإعلان. وفي الأشهر الستة التي أعطاها لنفسه، كعمله للتخضير للانتخابات، لم يفعل الرجل سوى الإسهام مع حماس في مراكمة المزيد من الأسباب المحيطة لآلية عملية انتخابية أو لآلية مقاربة لإنهاء الانقسام. فما جرى هو سياق لتكريس الانفصال بين الضفة وغزة. وقد بدأ واضحاً أيضاً، خلال الأشهر الستة المنتهية في يونيو 2019 أن ما يلائم طرفي الانقسام الفلسطيني، هو الانسداد والخصومة وليس المصالحة. إذ تابراً على جعل الانتخابات غير ممكنة بحكم إصرارهما على التفرقة، كل منهما في منطقة سيطرته على السياسة الداخلية، دون أية بادرة تنم عن الرغبة في استعادة المؤسسات الدستورية التي يمكن أن تجرى في ظلها انتخابات عامة. لقد خلا إعلان عباس عن عزمه المفترض، على تحديد موعد

الانتخابات فور عودته إلى رام الله، من تشخيص واقع الحال السياسية الفلسطينية، وتحديد سبل فتح ثغرة في الانسداد بهذا الاتساع. لذا فإن هذا "العزم" الاستعراضي الذي ستدحضه وقائع الحال المزرية التي تتفاقم على الجانبين، لن تلقى اهتماماً من الفلسطينيين. فالجانب السلطوي الذي يمثله عباس، ونقيضه الحمساوي في غزة، لديهما من القدرة على اختلاق الذرائع، ما يكفي لخمس سنين. إن الأمور تتفاقم، ويتبدى هذا التفاقم، على الجانب الأول في رام الله، من خلال استمرار عباس في تهميش فريق الموالين له أنفسهم، وإضعاف الموالين له من حركة فتح، كتنظيم وكشخصيات، وتجاهل ما لديه من أطر.

**الممسكون بقبضتي الحكم في المناطق الفلسطينية، لا يلائمهم سوى الانقسام، وكل ما عدا ذلك من مبادرات وأحداث وتصريحات، ليس إلا في سياق إدارة العملية الضامنة لاستمرار الحال الفلسطينية المزرية**

فمن خلال نظرة على تشكيل وفده إلى الأمم المتحدة، يلاحظ الناظرين أنه اصطحب عائلته ومرافقيه، على حساب المال العام، وعلى حساب التمثيل



وحدة الشطرين والمنطقتين. وهذا هو الأجدر بأن يعلن عباس عن عزمه الدعوة الفورية إلى إنجازه. لكن حقيقة الأمر أن الرجل في مقاصده، لا يبتغي أكثر من ذر الرماد في العيون، بحكم أن مؤشرات الواقع، تتجه إلى مفازمة مشكلة الحكم الفلسطيني وليس إلى تصفيرها. في هذه الأثناء، أعلنت الفصائل الفلسطينية عن "مبادرة" لإنهاء مشكلة الانقسام تتضمن اليات لتنفيذ اتفاقات مصالحة وتقع عليها طرفا الخصومة. وسرعان ما أعلن ناطق باسم فتح والسلطة عن رفض هذه المبادرة وقال إنها تضرب الجهود المصرية لتحقيق المصالحة. وكان الجهود المصرية غير مضمونة أو سالكة ولا تواجه العراقيل التي يفتعلها الطرفان ولا تفتعلها الفصائل. المعنى هو أن الأمور ليست ذاهبة إلى انتخابات يتوافق عليها طرفان يستشعران حاجتهما إلى التفويض، وحاجة وطنهما وشعبهما إلى مواجهة التحديات الخطيرة بوحدة الطيف السياسي وباستراتيجية عمل وطني ملزمة لكل منهما.

حماس، من جهتها، تعلم أن الطرف الآخر، لا يقل عنها تمسكاً بالانقسام والتفرقة في منقلبه، وأنه ليس مستعداً لمصالحة تستعيد وحدة المؤسسات وإنفاذ القانون. لذا بادرت سريعاً إلى قبول مبادرة الفصائل، لكي ترمي الكرة في ملعب الطرف الآخر. وفي حال حدثت المعجزة وتجاوبت مع مبادرة الفصائل، فإن لديها من الذرائع ما تستدرك به وتسد الأفق. لقد بات الفلسطينيون يعرفون هذه الألعاب ويعلمون مسبقاً أن النتيجة صفر، تماماً مثلما هي نتيجة العزم الفوري العباسي على إجراء

انتخابات عامة، لم يكمل وصفها كما يجب لكي يأتي بجديد. فالانتخابات التي يمكن أن يقبلها الفلسطينيون، هي التشريعية والرئاسية، التي تنتج للشعب الفلسطيني تفويض من يريدهم للحكم، وإقصاء من لا يريدهم. إن المسكين بقبضتي الحكم في المناطق الفلسطينية، لا يلائمهم سوى الانقسام. وكل ما عدا ذلك من مبادرات وأحداث وتصريحات، ليس إلا في سياق إدارة العملية الضامنة لاستمرار الحال الفلسطينية المزرية. أما الشعب، فهو محض عنوان للتوظيف في عملية تدبج النصوص، ولا يكثر الحاكمون

لأحواله، علماً بأن الأمور وصلت إلى ذرى الكارثة في غزة، من جراء أفاعيل الطرفين. أغلب الظن، أن عباس عندما يصل إلى رام الله، لن يقول لنا كيف ستجري الانتخابات في ظل افتقار سلطته لأي مؤسسة دستورية أو إطار تشريعي. وكذلك في ظل الوقف البات لتداول "القانون الأساسي" أي الوثيقة الدستورية، وفي ظل فتح مقسمة، وفي ظل إعلانات وعود كثيرة بتحقيق خطوات، لم يقل لشعبه كيف سيلبّيها، وأخرها قراره وقف العمل بالاتفاقات المبرمة مع إسرائيل.

## يوم أغضب شيراك التونسيين

علي قاسم  
كاتب سوري مقيم  
في تونس

أثار الرئيس الخامس للجمهورية الفرنسية، جاك شيراك، موجة من الاحتجاج، أثناء زيارة قام بها إلى تونس عام 2003، عندما قال إن أول حق من حقوق الإنسان هو تناول الطعام والعلاج وتلقي التعليم والحصول على مسكن، وإن النظر للأمر من هذه الزاوية، يوجب الاعتراف أن تونس تتقدم بأشواط عن دول عديدة. صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية رأت في التصريح حينها، تمييزاً لنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. ولم ينج شيراك من نقد منظمات المجتمع المدني، التي رأت في الأخرى أن الخطاب اتسم بالازدواجية والإحباط، وأن الخاسر الأكبر من الموقف الرسمي لفرنسا هو الشعب التونسي.

تلك الحقوق الأساسية أولاً، بعدها يمكن الحديث عن الحقوق الأخرى، والتي هي حقوق معنوية بالدرجة الأولى.

حرية الرأي والاعتقاد خدعة، إن لم تسبقها تلبية الحقوق المادية، التي تحرر الإنسان من الحاجة. كيف للجائع والمشرّد والضعيف أن يكون حراً؟

**بعد تسع سنوات من الثورة، يعلم التونسيون أن شيراك كان على حق، وأن الحرية لا تكون لإنسان جائع، وهو إن حصل عليها قد يضطر، تحت ضغط الحاجة، للتفريط فيها وبيعها لمقاولي السياسة وتجار "الحرقه"**

التونسون، أمام الفشل الاقتصادي للحكومات المتعاقبة بعد الثورة، حددوا أولوياتهم: لتصبح القفة والعلاج والتعليم والعمل والسكن اللائق، المعيار الذي يقيمون به أداء السياسيين. صحيح أن الخبز وحده لا يكفي لكي يحيا الإنسان، ولكن الإنسان الذي لا يحصل على كفاف يومه من الخبز، لن يستطيع المطالبة بحقه في حرية التفكير والتعبير، وهو إن طالب به وحصل عليه، لن يستطيع صونه والاحتفاظ به. الجائع قد يضطر لمقايضة الكتاب بالخبز، وهو عرضة للابتزاز مقابل وعود غالباً لن تنفذ. ما هي أولويات شباب تونس، بعد



## العراق.. حصاد الفشل المر

د. باهرة الشيلخي  
كاتبة عراقية

● 4 ملايين و100 ألف نازح داخل العراق.  
● مليون و700 ألف يعيشون في مخيمات مختلفة.  
● 5 ملايين و600 ألف يتيم (أعمارهم بين شهر و17 عاماً).  
● مليوناً أرملة (أعمارهن بين 15 - 52 عاماً).  
● 6 ملايين عراقي لا يجيدون القراءة والكتابة، وكان العراق في سبعينات القرن الماضي قد أنقذ نطقه من الأمية بشهادة منظمة اليونسكو.  
● نسبة البطالة 31 بالمائة.  
● 35 بالمائة من العراقيين تحت خط الفقر (أقل من 5 دولارات يومياً).  
● 6 بالمائة معدل تعاطي الحشيش والمواد المخدرة.  
● 9 بالمائة نسبة عمالة الأطفال دون سن 15 عاماً.  
● انتشار 39 مرضاً ووباء أبرزها الكوليرا وشلل الأطفال والكبد الفيروسي وارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية.  
● توقف 13 ألف و328 معملاً ومصنعاً ومؤسسة إنتاجية.  
● تراجع مساحة الأراضي المزروعة من 48 مليون دونم إلى 12 مليون دونم.  
● استيراد 75 بالمائة من المواد الغذائية و91 بالمائة من المواد الأخرى.  
● التعليم الأساسي في أسوأ حالاته.  
● الديون العراقية 124 مليار دولار من 29 دولة.  
● مبيعات النفط للسنوات 2003 - 2016، 1 ألف مليار دولار لم تسهم في حل أي مشكلة من مشكلات العراقيين. ملاحظة: التصنيف والأرقام الإحصائية قبل معركة الموصل، وما بعدها كان أسوأ.

ويتساءل العراقيون: هل أن هدف الاحتلال كان إشاعة كل هذا الخراب، وأين هي مزاعم إحلال الرفاه والازدهار، وأين أضحت أموال العراق وثرواته؟ ولهذه الأسباب بدأ شباب ولدوا مع هذا الخراب بالدعوة إلى استثمار شهر محرم، الذي يحيي فيه الشيعة ذكرى مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب، والزحف نحو المنطقة الخضراء، التي يتحصن فيها سياسة اليوم، الذين فشلوا في حكم العراق، ويتشبثون رغم فشلهم بكراسي الحكم، لتغيير العملية السياسية سلمياً، فإذا أفلحوا، إذن، أفلح العراق كله.

في جنوب العراق إذا اختلف اثنان على شيء يقول أحدهما للآخر: تعال نقرش عباعتنا ونحسبها حساب عرب بلا حاسبة إلكترونية ولا قلم وورقة وسنقرش نحن عباعتنا ونحسبها حساب عرب متجردين من عواطفنا، معتمدين على معلومات منظمة "هيومن رايتس ووتش"، وهي منظمة دولية لا يدخل الهوى في إحصائياتها ومعلوماتها.

هم قالوا إن النظام، الذي كان قائماً في العراق، قبل احتلاله في 9 أبريل 2003 كان دكتاتورياً متوحشاً قتل المدينة وأجاع العراقيين وشردهم وغير ذلك مما قالوا وزعموا وروّجوا وأدعوا. حسناً سنقو معهم، فذلك النظام لم يكن يخلو من الأخطاء، التي تصاحب كل شيء في الدنيا، لكن ذلك النظام صار في ذمة التاريخ ويات مقبوراً ومبيداً، كما يصفون، وجاءت بعد ذلك النظام حكومات ادعت أنها تريد خدمة العراقيين وإزالة ما خلفه ذلك النظام والسير بالوطن وبالشعب إلى الرفاه والازدهار. فلماذا نشأ بعد 16 سنة من رحيل ذلك النظام أو إسقاطه باحتلال أجنبي، ظاهرة لا تخطئها عين، وهي جنين العراقيين إلى ذلك النظام "الدكتاتوري" و"المقهور"، الذي "أجاع العراقيين وقتل مظاهر المدنية في البلاد"، مع علم الناس جميعاً أن من جاء بعد ذلك النظام سن قانوناً يعاقب بالسجن كل من يبجد ذلك النظام، ومع ذلك تجد أن العراقيين في وسائل النقل العام وفي المقاهي والشوارع وفي الدوائر والمزارع وأماكن العمل يمدحون ذلك النظام ويمجدونه. ألم يلتفت سياسة اليوم في العراق إلى هذه المفارقة، وإلى عدم خوف الناس من قانون يعاقب بشدة على ذلك التمجيد وذلك المدح؟ السبب هو أن العراقيين، بعد 16 سنة من إسقاط النظام بدأوا يقارنون بين أسهم ويومهم، وأجملت منظمة حقوق الإنسان نتائج مقارنة العراقيين بين ما عاشوه بالأمس، وما يعيشونه اليوم، بتقرير أصدرته بين حصاد أعمال سياسة ما بعد الاحتلال كالاتي:

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبالي  
كرم نعمة  
حزام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

بعد تسع سنوات من الثورة، يعلم التونسيون أن شيراك كان على حق، وأن الحرية لا تكون لإنسان جائع، وهو إن حصل عليها قد يضطر، تحت ضغط الحاجة، للتفريط فيها وبيعها لمقاولي السياسة وتجار "الحرقه". حقوق الإنسان، كما عاد شيراك وفسر، كل لا يتجزأ.